مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٠٢**

الخميس، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كولبي	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	سنغافورة	السيد تشونغ
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد بوبكر دياللو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا إبوتو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد غوكول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2002/189)

02-30940 (A)
0230940

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2002/189)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد محمد (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوارد في الوثيقة S/2002/189.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى بياني رئيسه المؤرخين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/1) وجميع القرارات السابقة بشأن الحالة في الصومال. ويؤكد المجلس من جديد، وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/189) وعقد جلسة علنية في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، التزامه بتسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، مؤكدا من جديد احترامه لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لعملية أرتا للسلام، التي لا تزال أنسب أساس للسلام والمصالحة الوطنية في الصومال. ويحث المجلس الحكومة الوطنية الانتقالية والسلطات المحلية والزعماء السياسيين والتقليديين في الصومال على بذل كل جهد من أجل إكمال عملية السلام والمصالحة، بدون شروط مسبقة، بالحوار وإشراك جميع الأطراف بروح من التفاهم والتسامح، بهدف إنشاء حكومة تشمل جميع الأطراف في الصومال وتقوم على اقتسام السلطة وتفويضها من خلال العملية الديمقراطية.

”ويؤيد مجلس الأمن بقوة القرارات التي اتخذها اجتماع القمة التاسع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) ولجنة وزراء خارجية الإيغاد في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بشأن الصومال في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، يضم الحكومة الوطنية الانتقالية وجميع الأطراف الصومالية الأخرى، وذلك بدون شروط مسبقة. ويؤيد المجلس بقوة الدعوة التي وجهها اجتماع القمة التاسع إلى إثيوبيا وجيبوتي وكينيا (دول المواجهة) من أجل تنسيق جهودها لتحقيق

المصالحة الوطنية في الصومال تحت إشراف رئيس الإيغاد، ومن أجل عقد مؤتمر المصالحة برئاسة الرئيس موي رئيس كينيا بوصفه المنسق لدول المواجهة لمواصلة عملية السلام في الصومال، ورفع تقرير إلى رئيس الإيغاد. وسيتابع المجلس ما يستجد من تطورات عن كثب ويؤكد أن المشاركة البناءة والمنسقة لجميع دول المواجهة تعتبر أمرا حاسما لاستعادة السلم والاستقرار في الصومال. ويدعو المجلس جميع الدول في المنطقة، بما فيها الدول غير الأعضاء في الإيغاد، إلى أن تساهم مساهمة بناءة في جهود تحقيق السلام في الصومال، بما في ذلك عن طريق استخدام نفوذها في جلب المجموعات الصومالية التي لم تنضم بعد إلى العملية السلمية. ويشجع المجلس الأمين العام، من خلال مستشاره الخاص ومكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، على أن يدعم مبادرة الإيغاد بنشاط في الفترة الهامة القادمة.

”وإن مجلس الأمن، إذ يشدد على أن مستقبل الصومال يتوقف في المقام الأول على التزام الزعماء الصوماليين بإنهاء معاناة شعبهم من خلال التفاوض على نهاية سلمية للصراع، يحث بشدة جميع الأطراف على أن تشارك مشاركة بناءة وعلى مستوى اتخاذ القرارات في مؤتمر المصالحة في نيروبي المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويُعرب المجلس عن اعتزامه النظر في الحالة في الصومال مع مراعاة نتائج مؤتمر المصالحة عند اختتامه، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة الأطراف المعنية بشكل بنَّاء فيه أو عدم مشاركتها.

”وإن مجلس الأمن، إذ يشعر بقلق بالغ إزاء أعمال القتال الأخيرة في مقديشيو وفي منطقة غيدو، يدعو إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف في الصومال. ويدين المجلس زعماء الفصائل المسلحة التي تواصل وضع العقبات في طريق السلام والاستقرار في الصومال. ويشدد المجلس على أن الجهود المبذولة لتحقيق السلام في البلد لا ينبغي أن تكون رهينة أعمال العنف المتعمدة أو غيرها من الأعمال التي تهدف إلى الحيلولة دون عودة الأوضاع الطبيعية إلى البلد وإنشاء هياكل الحكم فيها وإصلاحها.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ استمرار تدفق إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى الصومال من بلدان أخرى، وما أبلغ عنه من تدريب المليشيات ووضع الخطط لعمليات هجوم كبيرة في الأجزاء الجنوبية والشمالية الشرقية من البلد. ويشعر المجلس بالقلق أيضا إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتجارتها في المنطقة دون الإقليمية بكاملها. ويصر المجلس على أنه لا يجوز لأي دولة، ولا سيما دول المنطقة، أن تتدخل في الشؤون الداخلية للصومال. فهذا التدخل لن يؤدي إلا إلى زيادة زعزعة الاستقرار في الصومال، ويسهم في بث جو من الخوف، ويضر بحقوق الإنسان الفردية، وقد يعرض سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته للخطر. ويُصر المجلس على ضرورة عدم استخدام إقليم الصومال لزعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويؤكد المجلس على أن أكثر الطرق فعالية في معالجة الحالة في الصومال وتحقيق هدف الاستقرار الإقليمي الطويل الأجل هو قيام جميع الدول في المنطقة بأداء دور إيجابي، بما في ذلك في عملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية في الصومال.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الدول وغيرها من الأطراف الفاعلة إلى أن تمتثل بشكل صارم للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وأن تبلغ اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ عن كل المعلومات المتعلقة بأي انتهاكات للحظر. ويعرب المجلس عن عزمه وضع ترتيبات و/أو آليات ملموسة، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لإعداد معلومات مستقلة عن الانتهاكات ولتحسين عملية إنفاذ الحظر.

"ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة القيام بمزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب الدولي وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويلاحظ المجلس التزام الحكومة الوطنية الانتقالية بمكافحة الإرهاب الدولي، ويرحب بالتقرير المقدم في هذا الخصوص (S/2001/1287). ويلاحظ المجلس كذلك النوايا المعلنة للسلطات المحلية في مختلف أنحاء البلد باتخاذ خطوات عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإن المجلس، إذ يصر على أنه لا يجوز السماح للأشخاص والكيانات باستغلال الحالة في الصومال لتمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو تيسيرها أو دعمها أو ارتكابها انطلاقا من البلد، يشدد على أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في الصومال جزء لا يتجزأ من تحقيق السلام وتوطيد الحكم في البلد. ومن هذا المنطلق، يحث المجلس المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى الصومال من أجل مواصلة التنفيذ الشامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

"ويلاحظ مجلس الأمن أن انخفاض الحوالات النقدية وتجميد حسابات الأفراد عقب إغلاق مكاتب مجموعة البركة قد خفَّض من إيرادات الأسر المعيشية في الصومال. ويؤكد المجلس، على وجه الاستعجال، ضرورة وضع آليات تيسِّر تحويل الأموال بصورة مشروعة إلى الصومال ومنها مع الحيلولة دون مزيد من التدفقات المالية إلى الإرهابيين والجماعات الإرهابية، مع المراعاة التامة لمختلف المسائل التي تشكل مصدر قلق في هذا الشأن. والمجلس متحمس لمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء إطار لرصد شركات تحويل الأموال وتنظيمها بهدف تيسير عملياتها محليا ودوليا.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، ولا سيما في منطقتي غيدو وباري. ويسترعي المجلس الاهتمام إلى الضرورة الملحة لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك تغطية العجز في مجالي الغذاء والمياه، مما يؤدي بالتالي إلى الحيلولة دون احتمال حدوث عمليات هجرة تزعزع الاستقرار واحتمال تفشي الأمراض. ويؤكد كذلك أنه لا بد من عمليات طويلة الأجل لحفز الانتعاش الاقتصادي، وإعادة تأسيس الأصول المترلية، وتعزيز استمرارية الإنتاج. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى الاستجابة على وجه الاستعجال وبسخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٢.

"وإن مجلس الأمن، إذ يلاحظ أن مشاكل صادرات الماشية قد أضرت بشدة بالحالة الإنسانية والاقتصادية في الصومال، يرحب برفع بعض الدول لحظرها على الصادرات، ويدعو الدول التي تواصل حظرها إلى اتخاذ خطوات إيجابية بهدف استئناف واردات الماشية من الصومال. ويقدر المجلس جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية

والزراعة الرامية إلى تشجيع رفع الحظر الذي فرضه عدد من الدول.

"ويلاحظ مجلس الأمن التقييم الأمني الذي أجرته البعثة المشتركة بين الوكالات إلى الصومال مؤخرا. ويلاحظ المجلس كذلك أن نظام الأمن سيتّبع ممارسات الأمم المتحدة في المشاركة المتزايدة في المجتمعات المحلية الصومالية، الماضية نحو السلام، من خلال التقييم المستمر لأوضاع الأمن. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبقي الحالة الأمنية قيد الاستعراض، بما في ذلك من خلال بعثات التقييم المنتظمة المشتركة بين مقار الوكالات.

"ويلاحظ مجلس الأمن بارتياح أنه، رغم صعوبة الظروف الأمنية، تواصل الأمم المتحدة، ومنظمتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، توفير المساعدة الإنسانية والإنمائية لجميع المناطق في الصومال. ويدين المجلس الاعتداءات على موظفي تقديم المساعدة الإنسانية ويدعو جميع الأطراف في الصومال إلى الاحترام التام لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وإلى كفالة حريتهم التامة في الحركة والوصول إلى جميع أنحاء الصومال.

"ويقدر مجلس الأمن رغبة الحكومة الوطنية الانتقالية ومختلف السلطات المحلية في الصومال في التعاون مع الأمم المتحدة لتهيئة بيئة مؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، ويثني على أنشطة بناء السلام التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة حاليا في هذا البلد. ويلاحظ المجلس أن التحرك الآمن لموظفي وممتلكات الأمم المتحدة، ولجنتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية واقع موجود فعلا في عدد من المناطق. ويلاحظ كذلك التوجه نحو تحسين الظروف الأمنية في عدد من المناطق شمال الصومال ووسطه وجنوبه، وفقا لتقرير الأمين العام.

"ويحيط مجلس الأمن علما بتوصية الأمين العام بضرورة قيام المجتمع الدولي بزيادة برامجه لتوفير المساعدة الإنسانية إلى الصومال بطرق مبتكرة وخلاقة، عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك، بما في ذلك عن طريق بذل المزيد من الجهود لكفالة تحقيق الاستفادة التامة من الجانب المتعلق بفوائد السلام من المساعدة المستهدفة. ويكرر المجلس التأكيد على أنه ينبغي نشر بعثة شاملة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع حالما تتيح الظروف الأمنية ذلك.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقوم على سبيل الاستعجال وفي ظل الظروف الحالية، بالاستعانة بممثله، على أكمل وجه ممكن، بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في الصومال، لتنسيق أنشطة بناء السلام الجارية حاليا والعمل على توسيع نطاقها بشكل متزايد، بما في ذلك زيادة عدد الموظفين، بطريقة منسقة ووفقا للترتيبات الأمنية. وينبغي أن تراعي الأنشطة التحضيرية التي تجرى في الميدان لإيفاد بعثة شاملة لبناء السلام العناصر التالية، في حين تنظر أيضا في الاقتراحات الأخرى المتصلة بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع:

(أ) بناء السلام في المجتمعات المحلية؛

(ب) نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة تأهيلها وإدماجها بما في ذلك بوجه الخصوص الجنود الأطفال؛

(ج) تقييم ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛

(د) تدريب الشرطة، بهدف وضع معايير موحدة لإنفاذ القوانين في كافة أرجاء الصومال؛

(هـ) المشاريع السريعة الأثر الرامية إلى تحسين الوضع الأمني؛

(و) تكثيف مشاركة المرأة على جميع المستويات في بناء السلام؛

(ز) تكثيف الحوار بشأن المسائل الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك تسوية المطالبات المتصلة بملكية الأراضي على الصعيد المحلي؛

(ح) التوعية والوقاية في ما يتعلق بالإيدز.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن ينشئ، دون مزيد من التأخير، صندوقا استئمانيا لبناء السلام في الصومال دعما للأنشطة التحضيرية التي تُجرى في الميدان لإيفاد بعثة شاملة لبناء السلام واستكمالا لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، على النحو المبين في تقريره المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1211) وكما هو مبين في بياني رئيس المجلس المؤرخين ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/1) و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، ويدعو الجهات المانحة إلى المساهمة بسخاء في مرحلة مبكرة.

”وإذ يؤكد مجلس الأمن تصميمه الشديد على أن يدعم بطريقة عملية منظومة الأمم المتحدة في النهج التدريجي الذي تتبعه بشأن بناء السلام في الصومال بما يتمشى مع هذا البيان، يؤيد إيفاد بعثة عمل إلى المنطقة، على مستوى ملائم، تتألف من أعضاء المجلس المهتمين وموظفين من الأمانة العامة. ويرحب بما يمكن أن يقدمه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري للصومال في هذا الخصوص. ويُعرب المجلس عن تصميمه على أن يُعالج، على أساس التقرير الذي ستقدمه البعثة وتقرير الأمين العام اللاحق، الكيفية التي قد يقدم بها المزيد من الدعم على نحو عملي وملموس لجهود السلام في الصومال وعلى أساس شامل.

”ويؤيد مجلس الأمن إنشاء فريق الاتصال المعني بالصومال، ليعمل في نيروبي ونيويورك. ويدعو المجلس فرع نيروبي التابع لفريق الاتصال، في جملة أمور، إلى إتمام عملية عرته للسلام، بما في ذلك من خلال مبادرة الإيغاد المشار إليها أعلاه؛ وإلى دعم تنفيذ البرنامج الرائد لبناء السلام، على النحو المنصوص عليه أعلاه؛ وعلى إيجاد سبل ووسائل عملية لتيسير تبادل المعلومات من خلال إشراك جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك مجتمع المنظمات غير الحكومية. ويؤكد المجلس كذلك أن الغرض الرئيسي من فرع نيويورك التابع لفريق الاتصال هو دعم العمل الذي تضطلع به الأمانة العامة بشأن الصومال بهدف كفالة أن تولي الأمم المتحدة الحالة في الصومال الاهتمام الواجب.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين السيد ونستون أ. تبمان ممثلا جديدا للأمين العام ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال بمجرد تبوئه مهامه في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويعرب المجلس عن امتنانه للممثل المنتهية مدة ولايته، السيد ديفيد ستيفن، لما بذله من جهود

لا تكل خلال أربع سنوات في دعم المصالحة الوطنية في الصومال.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يفي على نحو تام بمقتضيات هذا البيان في التقرير الذي سيقدمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

”وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.“

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/8.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.